

تفعيل الآليات الداخلية للحكومة ودورها في تحديد مخاطر الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - من وجهة نظر أكاديمية ومهنية -

The Activation of Internal Governance Mechanisms and Their Role in Identifying Financial Failure Risks in Algerian Economic Institutions -An Academic and Professional Perspective -

بوحفص سميحه

جامعة عباس لغورو-الجزائر-

bouhafs.samiha@univ-khencela.dz

* لحماري منال

مخبر حاضنات المؤسسات والتنمية المحلية

جامعة عباس لغورو-الجزائر-

Lahmari.manel@univ-khencela.dz

تاريخ النشر: 30/06/2025

تاريخ القبول: 28/05/2025

تاريخ الاستلام: 27/02/2025

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التطبيق الفعال للآليات الداخلية للحكومة على تحديد مخاطر الفشل المالي لتعزيز جودة القرارات المتخذة وتحسين الأداء المالي، ولتحقيق ذلك، تم توزيع استبيان على عينة مكونة من 60 متخصصاً في المجال المحاسبي (محاسبين، أساتذة جامعيين، وطلبة دكتوراه تخصص محاسبة)، وتم تحليل البيانات بالاعتماد على المنهج الإحصائي باستخدام برنامج SPSS.v27، ليتم التوصل إلى وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لأبعاد الآليات الداخلية للحكومة في تحديد مخاطر الفشل المالي، وخلصت الدراسة إلى أن المؤسسات التي تعتمد على هذه الآليات تكون أكثر استقراراً وقدرة على التكيف مع الأزمات لكونها تسهم في تحسين الرقابة الداخلية، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة، آليات داخلية، فشل مالي، مخاطر مالية.

تصنيف JEL: G300; G320; C120

Abstract :

This study aimed to analyze the impact of the effective implementation of internal governance mechanisms on identifying the risks of financial failure, enhancing the quality of decisions made, and improving financial performance. To achieve this, a questionnaire was contributed to a sample consisting of 60 accounting professionals (accountants, university professors, and PhD students specialized in accounting). The data were analyzed using a statistical approach with the SPSS.v27 software. The findings revealed a statistically significant positive impact of the dimensions of internal governance mechanisms on determining the risks of financial failure. The study concluded that institutions that rely on these mechanisms are more stable and more capable of adapting to crises because they contribute to improving internal control and enhancing transparency and accountability.

Key words : Governance, Internal Mechanisms, Financial Failure, Financial Risks.

JEL classification codes: G300; G320; C120.

مقدمة

يشهد العالم اليوم تحولات اقتصادية متسرعة، وتعقيدات متزايدة تواجه المؤسسات في بيئه الأعمال الحديثة، حيث أصبح تحقيق الاستدامة والنمو هدفا يتطلب المزيد من الشفافية والمساءلة، وفي ظل هذه التحديات ظهرت الحكومة كإطار تنظيمي أساسي لضمان التوازن بين الأطراف المختلفة، واتخاذ قرارات سليمة تساهم في تحقيق الأهداف طويلة الأجل، وتعزيز قدرة المؤسسات على مواجهة المخاطر المالية.

يتم تنظيم الاطار العام للحكومة من خلال مجموعة من الآليات الداخلية منها والخارجية، تعتبر الآليات الداخلية للحكومة أدوات أساسية لتحقيق الحكومة الرشيدة في المؤسسات، وتشمل مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، ولجنة التدقيق، والتي تهدف إلى ضمان كفاءة الأداء المالي وتقليل الانحرافات المالية، هذه الآليات تلعب دورا محوريا في تحديد مخاطر الفشل المالي، وذلك من خلال تعزيز الرقابة الداخلية على العمليات المالية وضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية والقانونية.

إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن بلورة إشكالية الدراسة من خلال التساؤل التالي:
كيف يؤثر تفعيل الآليات الداخلية للحكومة على تحديد مخاطر الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر أكاديمية ومهنية؟

فرضيات الدراسة:

- بناءا على مشكلة الدراسة، تم صياغة الفرضيات التالية:
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجلس الإدارة في تحديد مخاطر الفشل المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha=0,05$;
 - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي في تحديد مخاطر الفشل المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha=0.05$;
 - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجنة التدقيق في تحديد مخاطر الفشل المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha=0,05$;
 - توجد فروق ذات دلالة إحصائية لكل من الآليات الداخلية للحكومة والفشل المالي تعزى للمتغيرات الشخصية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.5$).

أهداف الدراسة:

لهذه الدراسة مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- التعرف على أثر مجلس الإدارة في تحديد مخاطر الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- التعرف على أثر التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- التعرف على أثر لجنة التدقيق في تحديد مخاطر الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- التعرف على الفروق

منهج الدراسة

للإجابة على إشكالية هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، ومن أجل جمع البيانات تم استخدام المنهج الإحصائي، من خلال تحليل بيانات الإستبيانات المجمعة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.V27.

الدراسات السابقة:

- دراسة (S.balagobei & T.velnampy, 2023) الموسومة بعنوان "تأثير آليات الحكومة الداخلية للشركات على قيمة المؤسسة: أدلة من الشركات المدرجة في سريلانكا"، حيث هدف الباحثان إلى دراسة تأثير آليات الحكومة الداخلية للشركات على القيمة المؤسسية للشركات المدرجة في سريلانكا، واقتصرت على الشركات المدرجة في البورصة، من خلال الاعتماد على المنهج الإحصائي لتحليل واختبار البيانات المجمعة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن حجم مجلس الإدارة يؤثر بشكل إيجابي على قيمة الشركات المدرجة في سريلانكا، في حين أن ازدواجية الرئيس التنفيذي والملكية الإدارية لها تأثير سلبي على قيمة الشركة، بينما استقلالية مجلس الإدارة وتنوع مجالس الإدارة ونشاطات المجلس وحجم لجنة التدقيق لم تظهر أي تأثير كبير على قيمة الشركة.

- دراسة (ogbu & ehimhanre odafen, 2024) الموسومة بعنوان "دور آليات الحكومة الداخلية في ضمان مسألة الشركات في نيجيريا"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى البحث في مختلف الهياكل والسياسات والإجراءات المختلفة التي تشكل الحكومة الداخلية الفعالة، مع التركيز على مجلس الإدارة، ولجان التدقيق، والضوابط الداخلية، وأطر إدارة المخاطر، بالاعتماد على المنهج الوصفي، توصل الباحثان إلى أن آليات الحكومة الداخلية أساسية لضمان المسألة في نيجيريا، بما في ذلك مجلس الإدارة ولجان المراجعة والمدققين الداخلين والسياسات الأخلاقية، والتي تشكل العمود الفقري لجهود الشركة لتعزيز الشفافية والالتزام بالمعايير الأخلاقية والامتثال للمتطلبات التنظيمية.

- دراسة (shah, raza, & hashmi, 2022) الموسومة بعنوان "حكومة الشركات والفشل المالي للشركات: أدلة من بورصة باكستان (PSX)", هدفت إلى النظر في تأثير حوكمة الشركات على فشل أعمال الشركات بين الشركات الباكستانية المتداولة في البورصة، بالاعتماد على المنهج الإحصائي من خلال استخدام النمذجة

الإحصائية، ليتم التوصل إلى ضرورة دعم التعديلات التي أجريت مؤخرًا بسبب إخفاقات الشركات لتعزيز كفاية مجالس إدارة الشركات، واللجان المهمة.

- دراسة (nour, najjar, al koni, abudiak, ibrahim noor, & shahwan, 2024) الموسومة بعنوان "تأثير آليات حوكمة الشركات على فشل الشركات: أدلة تجريبية من بورصة فلسطين"، هدفت هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهمية التزام الشركات بمبادئ الحوكمة وتأثيرها على التنبؤ بالفشل، وتشير الدراسة إلى أن صانعي القرار والمدراء يمكنهم اعتماد آليات حوكمة مختلفة لدعم نجاح الشركات وتجنب تلك التي قد تؤدي إلى عواقب سلبية وفشل مالي، وذلك بالاعتماد على المنهجين التحليلي والإحصائي، إذ تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك علاقة إيجابية كبيرة بين استقلالية مجلس الإدارة والملكلية المؤسسية والحد من فشل الشركات، كما أنه لم يتم العثور على علاقة ذات دلالة معنوية بين متغيرات حوكمة الشركات مثل حجم مجلس الإدارة، وتولى اجتماعات مجلس الإدارة، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وجود لجنة التدقيق، والحد من فشل الشركات.

- دراسة (al-sagheer & bacha, 2024) الموسومة بعنوان "التدقيق الداخلي والمخاطر الاستراتيجية والضائقه المالية للشركات"، هدفت الدراسة إلى بيان تأثير فعالية التدقيق الداخلي للحسابات على تعرض الشركات للضائقه المالية، وعلى وجه التحديد، دراسة ما إذا كان اعتماد التدقيق الاستراتيجي قد يعزز فعالية التدقيق الداخلي، وبالتالي تقليل مخاطر الفشل المالي، وذلك من خلال استخدام المنهج الإحصائي، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن التدقيق الاستراتيجي قد يساعد المدققين على إستباق الأزمات وتعزيز مرونة الشركات في مواجهة الصدمات والفشل المالي.

- دراسة (khalid, qaisar, fizzah, & shahid, 2020) بعنوان "تأثير صفات لجنة التدقيق على الضائقه المالية: أدلة من باكستان"، هدفت إلى التتحقق مما إذا كان تكوين لجنة التدقيق وحجمها ورأيها يؤثر على الفشل المالي، إضافة إلى تسليط الضوء حول تأثير خصائص لجنة المراجعة على الشركات الباكستانية المتعثرة ماليا، من خلال الاعتماد على المنهج الإحصائي، توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن تكوين لجنة التدقيق ورأي لجنة التدقيق لهما تأثير كبير على الفشل المالي للشركات في حين أن حجم لجنة التدقيق له تأثير ضعيف على الفشل المالي للشركات.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتركيزها على دور التكامل بين مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، ولجنة التدقيق في تحديد مخاطر الفشل المالي، في حين ركزت معظم الدراسات السابقة على تأثير كل آلية بشكل منفصل دون دراسة تأثيرها المشترك على الاستقرار المالي للمؤسسات.

I- الإطار النظري

تعد الآليات الداخلية للحكومة جزءاً أساسياً من نظام الرقابة والإشراف داخل المؤسسة، تتكون هذه الآليات من مجموعة من القواعد والأساليب المطبقة لضمان فعالية الأنشطة والإشراف عليها، يهدف تطبيق هذه الآليات إلى تحسين جودة التقارير المالية وضمان الامتثال بمتطلبات التقارير الإلزامية.

1. ماهية الآليات الداخلية للحكومة

تزايـدـتـ أهمـيـةـ تـطـبـيقـ مـفـهـومـ الـحـوكـمـ نـظـراـ لـماـ تـقـدـمـهـ مـنـ حـمـاـيـةـ لـلـأـطـرـافـ الـمـتـعـالـمـةـ معـ الـمـؤـسـسـةـ،ـ إـضـافـةـ إـلـىـ تـعـزـيزـ مـبـادـئـ الـإـفـصـاحـ،ـ الـشـفـافـيـةـ،ـ وـمـكـافـحةـ الـفـسـادـ،ـ وـعـلـيـهـ قـبـلـ التـطـرـقـ إـلـىـ الـآـلـيـاتـ الـدـاخـلـيـةـ الـمـرـتـبـطـةـ بـهـذـاـ الـمـفـهـومـ لـاـ بـدـ مـنـ طـرـحـ مـجـمـوعـةـ مـنـ الـتـعـارـيفـ الـخـاصـةـ بـهـاـ،ـ فـحـسـبـ (A.Elhabib, Siti, & Rohaida Basiruddin, 2014, p. 366) يمكن تعريف الحكومة على أنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه المؤسسات وإدارتها والتحكم في المخاطر، ووفقاً لـ(weiss, 2000, p. 797) وـ(Wescott, 2004, p. 78) فإن الحكومة هي الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والإدارية لإدارة شؤون البلاد على جميع المستويات من أجل التنمية، كما يرى (das & Chittaranjan, 2020, p. 5) أن الحكومة هي عملية يتم من خلالها التعبير عن احتياجات ومصالح المواطنين من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تحدد هيكلة الحكومة في توزيع الحقوق والمسؤوليات بين المساهمين، مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، وتوضح القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات، كما توفر الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف ووسائل تحقيقها ومراقبة الأداء، تشكل مبادئ الحكومة إطاراً أساسياً لضمان الشفافية، المساءلة، والعدالة في الإدارة ، ما يعزز الثقة ويساهم في تحقيق الاستدامة، تتمثل هذه المبادئ في:

الشكل رقم (1): مبادئ الحكومة



المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على .(jun, 2024, p. 4) commission, 2021, p. (2)

تحقق الحكومة أعلى مستويات الجودة والمصداقية في المعلومات المحاسبية من خلال تفعيل الآليات الداخلية، تشمل هذه الآليات مجموعة من الممارسات والإجراءات التي تضمن دقة وشفافية البيانات المالية، ويمكن استعراض أهم هذه الآليات كما يلي:

1.1. مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة العنصر الأساسي لنظام الحكومة، حيث يقوم بوضع السياسات العليا وضمان حماية حقوق المساهمين في المؤسسات، كما يمتلك السلطة العليا في تحديد شكل ومحظى التقارير السنوية التي كلما كانت مفصلة زادت شفافية المعلومة المقدمة في المؤسسة، مما يعزز مستوى الحكومة فيها. حسب (chiboub & gaidi, 2018, p. 24) و (seddiki & arab, 2021, p. 900) فإن مجلس الإدارة هو أحد الآليات الداخلية في نظام الحكومة يجمع بين التحكم، الإدارة، والرقابة، ما يساهم في تحسين الأداء المالي في المؤسسات، حيث يمثل المجلس المساهمين وأطراف أخرى كاصحاب المصالح، كما يتولى اختيار المدراء التنفيذيين المسؤولين عن إدارة المؤسسة ومتابعة أدائهم، ويعمل على محاسبتهم نيابة عن المستثمرين لضمان تحقيق أهداف المؤسسة وحماية مصالحهم، في السنوات الأخيرة، أدى التركيز على الحكومة إلى زيادة عدد الدراسات حول أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة ودوره في تعزيز ممارسات الحكومة الجيدة داخل المؤسسة، وقد حددها (Hongcharu, 2006, p. 184) في عدة نقاط أبرزها ما يلي:

- يقوم المجلس مع الإدارة بتحديد التوجه العام والمهام المنظمة التي ستكون الأكثر فائدة للمساهمين؛
- يقوم المجلس عادة باختيار، توظيف، ومراقبة المدراء على المستوى التنفيذي والرؤساء التنفيذيين للمؤسسة، ويقوم بتقييم أدائهم بانتظام وتعويضهم بما يتناسب مع ذلك ففي بعض الحالات يقوم المجلس أيضا بإعداد خطة خلافة للرئيس التنفيذي مسبقاً؛
- يشارك مجلس الإدارة في التخطيط على المدى الطويل للمؤسسة، حيث يقوم بوضع خطط لكل خطوة تحتاج إليها الشركة للمضي قدماً؛
- بشكل مشابه لأعضاء البرلمان في السياسة، يقوم المجلس بمراجعة الخطة المالية والميزانية التي تقترحها الإدارة ويوافق أو يعرض عليها، وبعد الموافقة يقوم بمراقبة استخدام الميزانية بشكل مستمر ويتأكد من أنها تستخدم وفقاً لأهدافها؛
- من الضروري أن يؤدي المجلس واجبه وفقاً لأخلاقيات العمل، وأن يقوم بالامتثال للقوانين واللوائح.

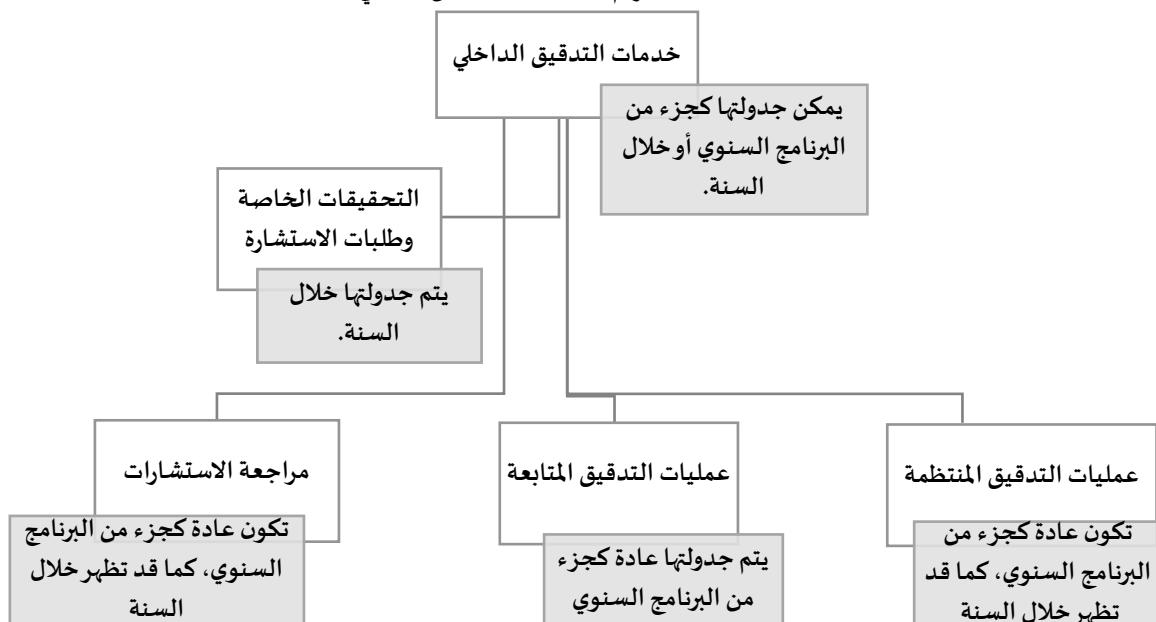
1.2. التدقيق الداخلي

يمثل التدقيق الداخلي أداة استراتيجية حيوية تساهُم في تحسين الأداء التنظيمي وضمان الامتثال للسياسات والإجراءات، وذلك من خلال فحص العمليات والتأكد من الالتزام بالمعايير المحددة، وتحسين الأداء التنظيمي بما يحقق الأهداف الاستراتيجية.

إسنادا لما تطرق له (Saddam.A.Hazaea, Tabash, Jinyu , A Khatib, & S. Farhan , 2021, p. 137) يمكن تعريف التدقيق الداخلي على أنه عنصر أساسي في الرقابة الداخلية، وهو نشاط مستقل يتم تنفيذه بواسطة متخصصين في المؤسسات، كما يعد أداة مفيدة تهدف إلى دعم الإدارات في فحص السياسات التنظيمية لضمان حماية الأصول وكفاءة البيانات الموجودة في السجلات المحاسبية، والتي تهدف إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية إلى أقصى حد ممكن.

في حين أن الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي يمكن تلخيصها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2): خدمات التدقيق الداخلي



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (Nzechukwu, 2017, p. 72)

1.3 لجنة التدقيق

تلعب لجنة التدقيق دورا محوريا في مراجعة وضمان فعالية الأنظمة المالية، الرقابية، والإدارية، وجزءا أساسيا من هيكل الحكومة في أي مؤسسة، كما تهدف إلى ضمان الالتزام بالمعايير المالية وتقديم التوصيات الالزامية لتحسين الأداء المالي.

بناء على دراسة (nourredine, 2020, p. 14) يمكن تعريف لجنة التدقيق على أنها: لجنة مكونة من مدراء المؤسسات، والتي تمثل مهامهم في تدقيق التقارير المالية السنوية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة، كما أنها تشكل حلقة وصل بين المدققين ومجلس الإدارة، تلخص أنشطتهم في مراقبة تعيين المدقق الخارجي، وإطار العمل ونتائج التدقيق، وكذلك التدقيق الداخلي للمؤسسات وجميع المعلومات المالية التي تعد للنشر. تعمل لجنة التدقيق كجهة مستقلة توفر إشرافا دقيقا وتحليلا عميقا للبيانات المالية والأنشطة التشغيلية للمؤسسة، كما تهدف إلى تعزيز الثقة في التقارير المالية وضمان الامتثال للمعايير والممارسات

المهنية المعتمدة، وقد أوضح كل من (abdelhakim, 2023, p. 122) و (Pickett, 2010, p. 255) أن مسؤوليات لجنة

التدقيق تتمثل فيما يلي:

- مراقبة المخاطر المالية والرقابة الداخلية للمؤسسة: تساهم لجنة التدقيق في مراقبة المخاطر المالية والرقابة الداخلية للمؤسسة، وذلك من خلال تقييم كفاءة إدارة المخاطر وضمان توافقها مع استراتيجية مواجهة المخاطر؛
- مراقبة إعداد التقارير المالية: يجب على لجان التدقيق مراجعة القوائم المالية الدورية والسنوية قبل صدورها، وتقديم المعلومات في وقت مبكر لاتخاذ القرارات المناسبة؛
- دعم التدقيق الخارجي: تلعب اللجنة دوراً مهماً في استقلالية المدقق الخارجي مما يسمح له بممارسة مهامه بعيداً عن الضغوط والتدخلات الإدارية؛
- دعم التدقيق الداخلي: يعد التدقيق الداخلي أحد المصادر الهامة للمعلومات التي تحتاجها لجنة التدقيق لتنفيذ مهامها بكفاءة، وتعتبر لجنة التدقيق المراقب لإدارة التدقيق الداخلي، والتي تمنع تدخل الإدارة في شؤونها؛
- المساهمة في إجراءات الحكومة: يرتبط نجاح الحكومة نسبياً بنجاح لجنة التدقيق، بينما تؤدي النقائص في عضوية اللجنة، في تكوينها، كفاءتها، والالتزام بها إلى حدوث فجوات في نظام الحكومة.

2. عموميات حول الفشل المالي

يعد الفشل المالي أحد التحديات الكبرى التي تواجهها المؤسسات، حيث يتمثل في اختلال التوازن بين الإيرادات والنفقات، ما يؤدي إلى عجز في تسديد الالتزامات، وتدور الأداء الاقتصادي، وهو ما يؤثر على استقرار المؤسسة واستمراريتها.

2.1 تعريف الفشل المالي

تعددت التعريفات التي تحدد مفهوم الفشل المالي، فحسب (Mammadli & Helhel, 2022, p. 160) و (Houas & brahim oucif ghedeir brahim, 2022, p. 669) فالفشل المالي هو حالة عجز المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتها المالية المستحقة، سواء من خلال عدم القدرة على سداد ديونها عند استحقاقها أو الدخول في إجراءات الإفلاس القانوني، أو اللجوء إلى اتفاقيات مع الدائنين لتخفيض الديون أو إعادة هيكلتها، كما يرى (abdelghani & Houas , 2021, p. 55) أن الفشل المالي هو وضع مالي ناتج عن مجموعة تراكمات، تبدأ من نقص السيولة وتتطر في غياب الانتباه حتى تصبح الموارد المالية غير كافية للوفاء بالالتزامات، مما يدفع المؤسسة غالباً إلى التصفية.

2.2 أسباب الفشل المالي

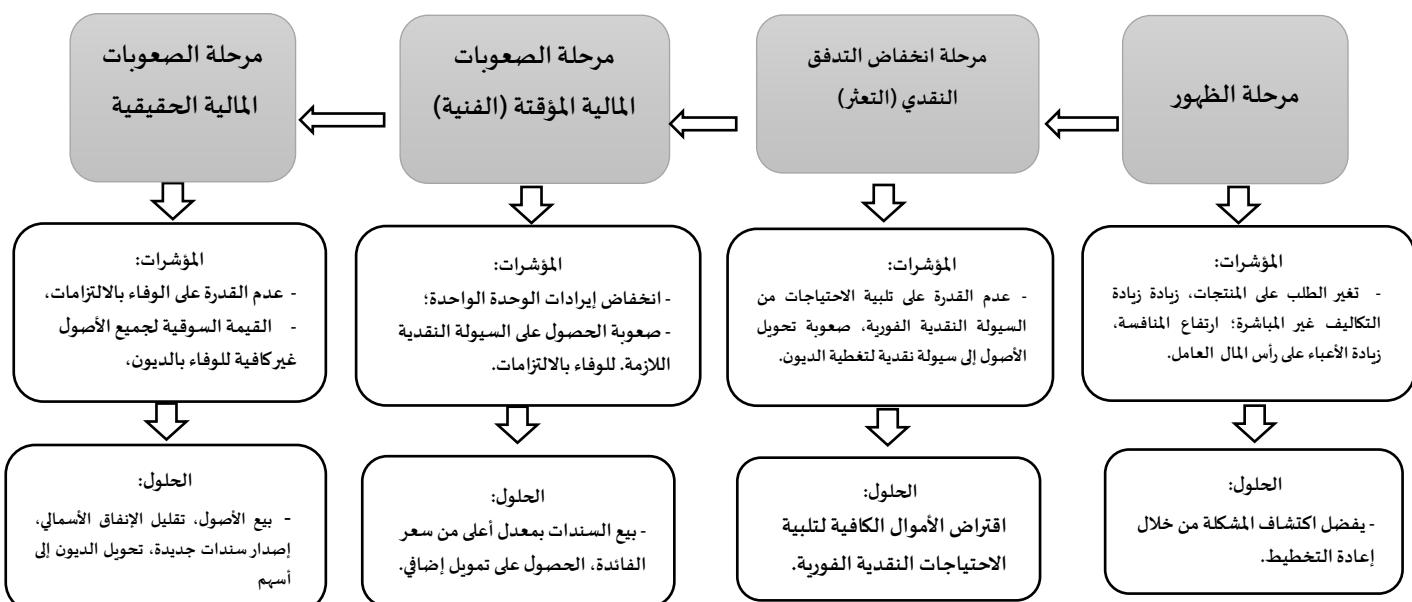
لخص (haouam, 2023, p. 312) أسباب الفشل المالي كما يلي:

- **الأسباب الإدارية:** وتشمل نقص الكفاءة، الصراعات الداخلية بين المستويات التنظيمية، هيمنة المصالح الخاصة لمساهمين والمالكين، وكذلك غياب نظام رقابة فعال ومن في الإدارة؛
- **الأسباب المالية:** حيث تكون المؤسسة غير قادرة على سداد الديون المتراكمة بسبب فقدان السيولة النقدية، الخسائر المتراكمة، وارتفاع تكلفة التمويل والاقتراض، مما يؤدي إلى اضطراب في هيكل التمويل؛
- **الأسباب التسويقية:** نتيجة لبيئة تتميز بالمنافسة الشديدة على السوق، ووجود نظام معلومات تسويقي ضعيف لا يستجيب للتغيرات في السوق، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين عناصر المزيج التسويقي؛
- **الأسباب التقنية والإنتاجية:** وتشمل فشل المؤسسة في مواكبة التطورات التكنولوجية السريعة، مما يؤدي إلى تدني جودة منتجاتها أو فشلها في تطويرها، وغياب الدقة في دراسة الجدوى التقنية، وكذلك نقص المهارات لدى العمال لتحسين جودة المنتجات.

3.2 أسباب الفشل المالي

تمر عملية الفشل المالي بعدة مراحل تؤدي إلى تدهور الوضع المالي للمؤسسات، والمتمثلة فيما يلي:

الشكل رقم (3): مراحل الفشل المالي



المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على (Al yahya & al-shammari, 2023, p. 223)

3. دور الآليات الداخلية للحكومة في الحد من مخاطر الفشل المالي

يعد اكتشاف الفشل المالي قضية رئيسية في الأدبيات الأكademie، ورغم تطوير نماذج اكتشاف الفشل المالي إلا أنه لا يزال يؤخذ بعين الاعتبار البيانات المحاسبية فقط كعوامل تفسيرية له، فمن أواخر الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات بدأ بعض العلماء في التحقيق من علاقة الفشل المالي بالحكومة،

حيث أثبتت نتائج الدراسات أن آليات الحكومة تحسن بشكل كبير من قوة التنبؤ بنماذج التنبؤ بالفشل المالي المستخدمة على نطاق واسع .(Brédart, 2014, p. 72)

1.3 دور مجلس الإدارة كآلية داخلية للحكومة في الحد من مخاطر الفشل المالي

يلعب مجلس الإدارة دورا حاسما في الإشراف على الاستراتيجيات المالية والرقابة الداخلية، وذلك من خلال ضمان وجود أنظمة رقابة فعالة واتخاذ قرارات استراتيجية تمكّنه من التقليل من مخاطر الفشل وتعزيز استقرار المؤسسة، وقد لخص ذلك (Brédart, 2014, p. 73) (nour, et al., 2024, p. 773) فيما يلي:

- استقلالية مجلس الإدارة: وجود مدراء مستقلين يعزز مراقبة المدير التنفيذي، ويقلل من المخاطر غير المعقولة التي قد تؤدي إلى فشل مالي، كما يساهم في تحسين المعرفة التنظيمية وفعالية المجلس.
- تكرار اجتماعات مجلس الإدارة: تكرار الاجتماعات يزيد من قدرة المجلس على الإشراف، تحديد المخاطر والفرص، وتوجيهه الإدارة بما يحقق مصالح المساهمين ويقلل من احتمالية الفشل المالي.
- حجم مجلس الإدارة: عدد الأعضاء الكبير في مجلس الإدارة توفر تنوعاً في الخبرات وتعزز الإشراف، مما يقلل احتمالية الفشل المالي، بينما قد تكون المجالس الأصغر حجماً أكثر عرضة للصراعات والمراقبة غير الكافية.
- ازدواجية منصب المدير التنفيذي: ازدواجية منصب المدير التنفيذي ورئيس المجلس تقلل استقلالية المجلس، مما قد يؤثر سلبا على عملية اتخاذ القرارات ويزيد من احتمالية الاحتيال وضعف القرارات، وبالتالي زيادة خطر الفشل المالي.

3.2 دور التدقيق الداخلي كآلية داخلية للحكومة في الحد من مخاطر الفشل المالي

يعتبر التدقيق الداخلي أداة أساسية للكشف عن المشكلات المالية والتأكد من دقة التقارير المالية، مما يعزز استقرار المؤسسات ويقلل من احتمالات الفشل المالي، وذلك من خلال تحسين أنظمة الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر ، وتعزيز الشفافية المالية، وقد بين (Hong, 2017, p. 116) ذلك من خلال ما يلي:

- استقلالية التدقيق الداخلي: تدعم استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي لجنة التدقيق لضمان جودة التقارير وتعزز موضوعية أنشطة التدقيق، مما يمكن من الكشف المبكر عن مؤشرات الفشل المالي.
- جودة التدقيق الداخلي وكفاءة المدقق الداخلي: اعتماد المدققين الداخليين وزيادة كفاءاتهم من خلال التدريب المستمر يعزز قدرتهم على فهم المخاطر وتقديم توصيات فعالة للإدارة للحد من الفشل.

3.3 دور لجنة التدقيق كآلية داخلية للحكومة في الحد من مخاطر الفشل المالي

يشير تشكيل لجنة التدقيق إلى تطبيق نظام حوكمة فعال يشجع لجنة التدقيق على إدارة المؤسسة بكفاءة وفعالية، ما يساعد على تحقيق الأهداف وتقليل احتمالات الفشل المالي.

- **حجم لجنة التدقيق:** لضمان فعالية لجنة التدقيق في مراقبة والإشراف على الأنشطة الإدارية يجب أن تضم اللجنة عددا كافيا من الأعضاء القادرين على أداء مهامهم، حيث يمكن للجنة التدقيق الفعالة مساعدة المؤسسة في صياغة استراتيجيات مناسبة لتعظيم الأرباح المستقبلية مما يساعد بدوره في تقليل مخاطر الفشل المالي.

- **استقلالية لجنة التدقيق:** يضمن الأعضاء المستقلون تقريباً موضوعياً بعيداً عن التأثيرات، ما يعزز ثقة المستثمرين ويقلل من مخاطر الفشل المالي الناتج عن ضعف الحكومة (irfan & Elvira, 2024, p. 5).

- **اجتماعات لجنة التدقيق:** تضمن الاجتماعات المنتظمة والمنظمة اتخاذ قرارات مناسبة في الوقت المناسب، مما يدعم فعالية الإشراف على التقارير المالية والضوابط الداخلية (fuad, 2017, p. 3).

II- الدراسة الميدانية

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والتوصل على نتائج تخدم بالضرورة الموضوع المدروس تم الاعتماد على الاستبيان لجمع المعلومات الازمة وتحليلها من خلال توفير بيانات إحصائية تدعم الفرضيات المطروحة، بغرض تحديد العلاقة بين الآليات الداخلية للحكومة والفشل المالي من وجهة نظر أكاديمية ومهنية.

1. منهجة الدراسة الميدانية

تمثل منهجة الدراسة الميدانية الإطار العلمي الذي يحدد الأساليب، الإجراءات، والأدوات المستخدمة لتحقيق أهداف البحث وضمان دقة وموثوقية نتائج البحث.

1.1 أداة الدراسة

يعتبر الاستبيان أداة بحثية منظمة تستخدم لجمع البيانات بشكل منهجي، ولغرض إتمام عمليات البحث تم إعداد استبيان حول تفعيل الآليات الداخلية للحكومة ودورها في التقليل من مخاطر الفشل المالي، حيث تم تقسيمه إلى جزئين:

- **الجزء الأول:** خصص للمعلومات الشخصية والمتمثلة في: المؤهل العلمي، الوظيفة أو المهنة؛
- **الجزء الثاني:** خصص لمحاور الدراسة، حيث قسم إلى محورين: المحور الأول خاص بالمتغير المستقل (الآليات الداخلية للحكومة)، قسم إلى ثلاثة أبعاد، ويكون من 15 سؤال، والمحور الثاني الخاص بالمتغير التابع (الفشل المالي)، ويكون من 6 أسئلة. من أجل معرفة وقياس درجة استجابة أفراد عينة الدراسة مع فقرات الاستبيان، تم الاعتماد على مقاييس ليكارت الثلاثي لتقييم إجابات أفراد عينة الدراسة(غير موافق، محاید، موافق)، وفق درجات التقييم التالية (1، 2، 3) على التوالي.

1.2 تقديم مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من المحاسبين، أساتذة جامعيين، وطلبة دكتوراه تخصص محاسبة، حيث تم جمع البيانات من خلال استبيان الكتروني في شكل Google Forms وتوزيعه على أفراد عينة الدراسة المتمثلة في مجموعة من الأكاديميين (أساتذة جامعيين وطلبة دكتوراه) والمهنيين، وقد بلغ عدد الإجابات المستلمة 60 إجابة يمكن اعتمادهم للتحليل واختبار فرضيات الدراسة.

1.3 قياس الصدق الظاهري

تم قياس الصدق الظاهري للاستبيان من طرف محكمين خبراء ومحترفين في مجال المحاسبة والحكومة، وقد تم الأخذ بملحوظاتهم وإجراء التعديلات الازمة المقترحة، ليأخذ الاستبيان صيغته النهائية، والذي استخدم كأداة لجمع البيانات وإجراء الدراسة.

1.4 قياس الثبات والاتساق الداخلي

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم إجراء اختبار ألفا كرونباخ، حيث يعتبر معامل الثبات مقبولاً إذا كان أكبر أو يساوي 0.6، كما تم استخدام اختبار بيرسون لقياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (01): قياس ثبات وصدق الاستبيان

معامل بيرسون	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات	المحور
**0.852	0.784	5	البعد الأول: مجلس الإدارة
**0.777	0.835	5	البعد الثاني: التدقيق الداخلي
**0.865	0.726	5	البعد الثالث: لجنة التدقيق
**0.970	0.857	15	المجموع
**0.843	0.695	6	المحور الثاني: الفشل المالي
/	0.884	21	المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتماداً على مخرجات برنامج spss 27.

يبين الجدول أعلاه قياس ثبات وصدق الاستبيان باستخدام معامل "الфа كرونباخ"، ومعامل "بيرسون"، حيث يتضح أن المجموع الكلي لمعامل الثبات "الفا كرونباخ" لفقرات الاستبيان 21 بلغ 0.884، كما بلغ معدل 0.695 بالنسبة لمحور الآليات الداخلية للحكومة، ومعدل 0.857 في محور الفشل المالي، وهي معدلات مرتفعة تعكس مستوى عالٍ من الثبات مقارنة مع المتوسط المقبول (0.6)، كما بلغت درجة الاتساق الداخلي لمعامل "بيرسون" لمحور الآليات الداخلية للحكومة 0.970، و 0.843 لمحور الفشل المالي، والتي تمثل ارتباطاً قوياً عند مستوى دلالة إحصائية عالية ($\alpha=0.01$)، مما يدل على إتساق ودقة عبارات الاستبيان، ويفيد موثوقية البيانات ومصداقية إجراء الدراسة.

5.1 تحليل ومناقشة النتائج:

تم تحليل ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال ما يلي:

تفعيل الآليات الداخلية للحكومة ودورها في تحديد مخاطر الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية

الجزئية - من وجهة نظر أكاديمية ومهنية -

- تحليل خصائص العينة

جدول رقم (02): الخصائص الوصفية (الديمغرافية) لعينة الدراسة.

المتغير	المؤهل العلمي	الوظيفة أو المهنة	المجموع
جامعي (ليسانس، ماستر)			%10
دراسات عليا (ماجister، دكتوراه)			%86.7
مؤهل آخر			%3.3
محاسبين			%15
طلبة دكتوراه "شعبة مالية ومحاسبة"			%36.7
أستاذ جامعي			%48.3
/			%100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج spss 27.

يمثل الجدول أعلاه التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة والمتمثلة في: المؤهل العلمي، الوظيفة أو المهنة، حيث تبين من الجدول أن نسب توزيع أفراد العينة المدروسة تبعاً للمؤهل العلمي (جامعي، دراسات عليا، مؤهل آخر) قد بلغت 10%، 86.7%， 3.3% على التوالي، حيث تمثل العينة التي تحمل مؤهل علمي أعلى النسبة الأكبر، وذلك راجع إلى إمام العينة بالجانب النظري والتطبيقي لمتغيرات الدراسة، في حين بلغت نسب توزيع أفراد العينة بالنسبة للوظيفة أو المهنة 15%， 36.7%， 48.3% على التوالي، حيث تمثل أغلبية أفراد العينة المستهدفة الأستاذة الجامعيين يليها طلبة دكتوراه شعبة مالية ومحاسبة بنسوب متقاربة، وهو ما يدل على أنهم ذو خبرة علمية، عملية، ومعرفية خاصة في كل من جانبي الآليات الداخلية للحكومة والفشل المالي.

- التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة المستهدفة:

تم إجراء التحليل الوصفي للإجابات الخاصة بعينة الدراسة المستهدفة لكل عبارات الاستبيان، وذلك بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة، ثم تحديد أهميتها ودرجتها في البعد والمحور الذي تنتمي إليه وفقاً لمقاييس ليكارت الثلاثي.

- تحليل إجابات أفراد العينة لمحور الآليات الداخلية للحكومة:

تم إجراء التحليل الوصفي لكامل عبارات الأبعاد الثلاث الخاصة بالمحور الأول، وكانت النتائج كما هو موضح في الجداول التالية:

جدول رقم (03): تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة بعد مجلس الإدارة

الدرجة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
مرتفع	5	0.647	2.3833	يمتلك أغلب أعضاء مجلس الإدارة الكفاءة والخبرة اللازمة لاتخاذ القرارات باستقلالية تامة
مرتفع	3	0.555	2.5667	يساهم مجلس الإدارة بشكل فعال في: التخطيط الاستراتيجي، توجيه السياسات، وتحديد الأهداف طويلة الأجل للمؤسسة.
مرتفع	1	0.429	2.6667	يقوم أعضاء مجلس الإدارة بمرأقبة: أداء المؤسسة، تنفيذ خطط النشاط، وإدارة المخاطر المالية.
مرتفع	4	0.579	2.3833	يعمل مجلس الإدارة على تطبيق سياسات الحكومة الرشيدة في جميع أنشطته.
مرتفع	2	0.383	2.5833	يلتزم مجلس الإدارة بمعايير الأخلاق والامتثال القانوني لأنظمة الداخلية للمؤسسة.
/	/	0.5186	2.51666	البعد الكلي

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج spss 27.

يمثل الجدول أعلاه تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة بعد مجلس الإدارة، حيث قدر المتوسط الحسابي الإجمالي للردود ب 2.51666، والانحراف المعياري ب 0.5186، وهي نسبة مرتفعة ما يدل على أن أغلب أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات هذا البعد، وقد كان ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي كالتالي: العبارة رقم 3 في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر ب 2.6667، الانحراف المعياري 0.383، العبارة رقم 5 في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 2.5833، الانحراف المعياري 0.429، العبارة رقم 2 في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدر ب 2.5667، والانحراف المعياري 0.555، العبارة رقم 4 في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 2.3833، وانحراف معياري قدره 0.579، ثم العبارة رقم 1 في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره 2.3833، وانحراف معياري قدره 0.647، أي أن الاتجاه العام لإجابات الأفراد على العبارات مرتفع، وهو ما يدل على الدور الفعال الذي يقوم به مجلس الإدارة في التخطيط، الرقابة، توجيه السياسات، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، ما يعزز استقرار المؤسسة وقدرتها على مواجهة التحديات المالية والإدارية.

جدول رقم (04): تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة بعد التدقيق الداخلي

الدرجة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
مرتفع	1	0.097	2.9333	يساهم التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية وتعزيز الأداء المالي للمؤسسة.
مرتفع	3	0.139	2.8833	للتدقيق الداخلي دور أساسي في حماية أصول المؤسسة وضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات المتبعة.
مرتفع	2	0.125	2.9000	يدعم التدقيق الداخلي عملية اتخاذ القرارات من خلال تقديم تقرير شامل للوضع المالي في المؤسسة.
مرتفع	5	0.264	2.8000	بعد التدقيق الداخلي عنصراً مهماً في الحفاظ على ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة.
مرتفع	4	0.151	2.8667	يساهم التدقيق الداخلي في تقييم مدى توافق الأنشطة والعمليات مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.
/	/		2.8766	البعد الكلي

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتماداً على مخرجات برنامج spss 27.

يمثل الجدول أعلاه تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة بعد التدقيق الداخلي، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي الردود ب 2.87666، والانحراف المعياري ب 0.1552 ، وهي نسبة مرتفعة أي أن أغلب عينة الدراسة موافقون على هذا البعد، وقد كان ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي كالتالي: العبارة رقم 1 في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر ب 2.9333، والانحراف المعياري 0.097، العبارة رقم 3 في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 2.9000، الانحراف المعياري 0.125، العبارة رقم 2 في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدر ب 2.8833، والانحراف المعياري 0.139، العبارة رقم 5 في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 2.8667، وانحراف معياري قدره 0.151، ثم العبارة رقم 4 في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 2.8000، وانحراف معياري قدره 0.264، أي أن الاتجاه العام لإجابات الأفراد على العبارات مرتفع، وهو ما يدل على أن التدقيق الداخلي يعتبر عاملاً أساسياً في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، تعزيز الشفافية والكفاءة المؤسسية، ودعم عملية اتخاذ القرار.

تفعيل الآليات الداخلية للحكومة ودورها في تحديد مخاطر الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزئية -من وجهة نظر أكاديمية ومهنية-

جدول رقم (05): تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة بعد لجنة التدقيق

الدرجة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
مرتفع	4	0.277	2.8333	تتولى لجنة التدقيق مهمة فحص وتدقيق التقارير المالية، وذلك من خلال مراجعة العمليات والإجراءات المحاسبية.
مرتفع	5	0.383	2.7000	يتم اختيار أعضاء لجنة التدقيق بناءً على خبرتهم في المجال المالي والمحاسبي لضمان الكفاءة والفعالية.
مرتفع	3	0.274	2.7833	تعمل لجنة التدقيق على ضمان الامتثال للمعايير المحاسبية والقوانين التنظيمية، ما يساهم في تقليل المخاطر المالية.
مرتفع	1	0.151	2.8667	تساهم لجنة التدقيق في تعزيز نظام الرقابة الداخلي وتطويره.
مرتفع	2	0.185	2.8667	تعد لجنة التدقيق جزءاً أساسياً من هيكل حوكمة المؤسسات الفعالة.
/	/	0.254	2.79997	البعد الكلي

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج spss 27.

يمثل الجدول أعلاه تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة بعد التدقيق الداخلي، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي الردود بـ 2.79997، والانحراف المعياري بـ 0.254، وهي نسبة مرتفعة أي أن أغلب عينة الدراسة موافقون على هذا البعد، وقد كان ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي كالتالي: العبارة رقم 4 في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر بـ 2.8667، والانحراف المعياري 0.151، العبارة رقم 5 في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 2.8667، انحراف المعياري 0.185، العبارة رقم 3 في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدر بـ 2.7833، والانحراف المعياري 0.274، العبارة رقم 1 في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 2.8333، وانحراف معياري قدره 0.277، ثم العبارة رقم 2 بمتوسط حسابي قدره 2.7000، وانحراف معياري قدره 0.383، أي أن الاتجاه العام لإجابات الأفراد على العبارات مرتفع، وهذا ما يدل على أن لجنة التدقيق تلعب دوراً هاماً في تعزيز الرقابة الداخلية، ضمان الامتثال للمعايير المحاسبية، وتحسين فعالية حوكمة المؤسسية.

- تحليل إجابات أفراد العينة لمحور الفشل المالي:

تم إجراء التحليل الوصفي لكامل عبارات المحور الثاني، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (06): تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لمحور الفشل المالي

الدرجة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
مرتفع	3	0.308	2.7833	يعتبر الارتفاع المتزايد لنسبة الديون وعدم قدرة الموارد المالية المتاحة على تسديدها مؤشرًا أوليًا لحدوث الفشل المالي.
متوسط	6	0.875	2.1500	تتعرض المؤسسة لخطر الفشل المالي نتيجة اعتمادها على القروض لتمويل أنشطتها.
مرتفع	2	0.139	2.8833	عدم قدرة المؤسسات على التكيف مع الأزمات المالية يؤدي إلى تدهور أدائها المالي ما يتسبب في حدوث فشل مالي في المؤسسة.
مرتفع	4	0.440	2.6333	تضليلات السوق والتغيرات الاقتصادية المفاجئة تؤدي إلى زيادة مخاطر الفشل المالي.
مرتفع	5	0.197	2.8500	سوء التخطيط المالي وعدم القدرة على التنبؤ بالمخاطر المستقبلية يؤدي إلى فشل المؤسسة في الحفاظ على استدامتها المالية.
مرتفع	1	0.112	2.9167	غياب نظام رقابة فعال ومن في الإدارة يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة ما يؤدي إلى زيادة مخاطر الفشل المالي.
/	/	0.199	2.26388	المحور الكلي

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج spss 27.

يمثل الجدول أعلاه تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لمحور الفشل المالي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي الردود بـ 2.26388، والانحراف المعياري بـ 0.199، وهي نسبة مرتفعة أي أن أغلب عينة الدراسة موافقون على هذا البعد، وقد كان ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي كالتالي: العبارة رقم 6 في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر بـ 2.9167، والانحراف المعياري 0.112، العبارة رقم 3 في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 2.8833، انحراف المعياري 0.139، العبارة رقم 1 في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدر بـ 2.7833، والانحراف المعياري 0.308، العبارة رقم 4 في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 2.6333، وانحراف معياري قدره 0.440، ثم العبارة رقم 5 بمتوسط حسابي قدره 2.8500، وانحراف معياري قدره 0.197، العبارة رقم 2 في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 2.1500، وانحراف معياري 0.875 ، أي أن الاتجاه العام لإجابات الأفراد على العبارات مرتفع، ما يدل على أن العوامل الإدارية، المالية، والرقابية كغياب نظام رقابة فعال، وسوء التخطيط المالي تعد من أبرز مسببات الفشل المالي، ما يبرز أهمية التخطيط المالي الجيد والتنبؤ بالمخاطر كعامل رئيسي للتقليل من مخاطر الفشل المالي.

- اختبار التوزيع الطبيعي

من أجل تحديد طبيعة توزيع البيانات، تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي-kolmogorov-Smirnov، وذلك من خلال مقارنة مستوى الدلالة الإحصائية، فإذا كان أكبر أو يساوي 0.5، فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، أما إذا كان مستوى الدلالة أقل من 0.5، فهي تتبع التوزيع غير الطبيعي.

جدول رقم (08): اختبار التوزيع الطبيعي

المotor	قيمة Z	قيمة (sig)
الآليات الداخلية للحكومة	0.210	0.001
الفشل المالي	0.211	0.001
المجموع	0.193	0.001

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتماداً على مخرجات برنامج spss 27.

يوضح الجدول أعلاه نتائج اختبار التوزيع الطبيعي kolmogorov-Smirnov لمحوري الدراسة (الآليات الداخلية للحكومة، الفشل المالي)، وقد تبين أن قيم (sig) لكلا المحورين أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، ومنه نقبل الفرض الصفي리 الذي ينص على أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع غير الطبيعي.

6.1 اختبار صحة الفرضيات وتفسير النتائج

للتحقق من صحة فرضيات الدراسة، تم اختبار إثبات أو نفي وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وكون البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي تم اللجوء إلى الاختبارات اللامعلمية والمتمثلة في كل من اختبار "Kendall's tau" و اختبار Kruskal wallis

- اختبار الفرضية الأولى: التي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجلس الإدارة في تحديد مخاطر الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.5$)".

الجدول رقم (10): نتائج اختبار Kendall's tau للفرضية الأولى

الفشل المالي		البيان
0.317	معامل الارتباط	
0.002	Sig	مجلس الإدارة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج Spss27.

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبار Kendall's tau للفرضية الأولى، حيث يتضح أن قيمة معامل الإرتباط للمتغيرين بلغت 31.7%， في حين أن قيمة (sig) أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبناءً على ذلك تم رفض الفرض الصفي리 الذي مفاده أنه يوجد أثر بين المتغيرين، وتأكيد الفرض البديل الذي ينص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجلس الإدارة كأحد أبعاد الآليات الداخلية للحكومة في تحديد مخاطر الفشل المالي عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.5$) .

- اختبار الفرضية الثانية: التي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي في تحديد مخاطر الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.5$)".

الجدول رقم (11): نتائج اختبار Kendall's tau للفرضية الثانية

الفشل المالي		البيان
0.449	معامل الارتباط	
0.001	Sig	التدقيق الداخلي

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج Spss27.

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبار Kendall's tau للفرضية الثانية، حيث يتضح أن قيمة معامل الإرتباط للمتغيرين بلغت 44.9%， في حين أن قيمة (sig) أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبناءً على ذلك تم رفض الفرض الصفيري الذي مفاده أنه يوجد أثر بين المتغيرين، وتأكيد الفرض البديل الذي ينص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي كأحد أبعاد الآليات الداخلية للحكومة في تحديد مخاطر الفشل المالي عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.5$) .

- اختبار الفرضية الثالثة: التي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجنة التدقيق في تحديد مخاطر الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.5$)".

الجدول(12): نتائج اختبار للفرضية الثالثة

الفشل المالي		البيان
0.277	معامل الارتباط	
0.012	Sig	لجنة التدقيق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج Spss27.

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبار Kendall's tau للفرضية الثالثة، حيث يتضح أن قيمة معامل الإرتباط للمتغيرين بلغت 27.7%， في حين أن قيمة (sig) أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبناءً على ذلك تم رفض الفرض الصفي리 الذي مفاده أنه يوجد أثر بين المتغيرين، وتأكيد الفرض البديل الذي ينص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للجنة التدقيق كأحد أبعاد الآليات الداخلية للحكومة في تحديد مخاطر الفشل المالي عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.5$)".

- اختبار الفرضية الرابعة: التي تنص على أنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية لكل من الآليات الداخلية للحكومة والفشل المالي تعزى للمتغيرات الشخصية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.5$)".

جدول رقم (13): نتائج اختبار Kruskal wallis للفرضية الرابعة

البيان	المؤهل	الوظيفة
المحور الأول: الآليات الداخلية للحكومة	4.260	المعامل
	0.119	Sig
المحور الثاني: الفشل المالي	2.829	المعامل
	0.243	Sig

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتماداً على مخرجات برنامج Spss27

يوضح الجدول أعلاه نتائج اختبار Kruskal wallis للفرضية الرابعة، والذي يحدد الفروق بين آراء عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي، والوظيفة أو المهنة، حيث تبين أن قيمة (sig) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لكل من محوري الدراسة، وبالتالي تم رفض هذه الفرضية: ويتم القول أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لكل من الآليات الداخلية للحكومة والفشل المالي تعزى للمتغيرات الشخصية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.5$)".

III- الخاتمة

عالجت هذه الدراسة إشكالية محورية تتعلق بكيفية تأثير تفعيل الآليات الداخلية للحكومة على تحديد مخاطر الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهدفت إلى إبراز أثر كل من مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، ولجنة التدقيق في تعزيز الأداء المالي من خلال تحديد هذه المخاطر، حيث تمثل الآليات الداخلية للحكومة أطراً ديناميكية تساهم في اتخاذ قرارات رشيدة، وتحقيق الشفافية والمساءلة، كما يتمثل دورها في توفير أدوات فعالة لتحليل، تقليل وتحديد مخاطر الفشل المالي، ما يقلل من احتمالية وقوع الأزمات المالية ويعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح، فهي لا تعد مجرد أدوات رقابية، بل تمثل جزءاً من الاستراتيجية المؤسساتية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو والاستدامة.

1. مناقشة النتائج

من خلال ما تم التطرق له في هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

✓ أكدت النتائج على وجود علاقة ارتباط موجبة للآليات الداخلية للحكومة على الفشل المالي وهو ما يؤكد على أن:

- المؤسسات التي تعتمد على أنظمة حوكمة فعالة تصبح أكثر قدرة على التكيف مع الأزمات المالية والاقتصادية ما يقلل من احتمالية التعرض لها، ويساهم في تحقيق استقرارها مالي؛

- الآليات الداخلية للحكومة تساهم بشكل مباشر في تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل المخاطر المالية والإدارية، كما يزيد من دقة وفعالية نماذج التنبؤ بالفشل المالي المستخدمة؛

- الآليات الداخلية للحكومة تلعب دورا محوريا في تحسين أنظمة الرقابة الداخلية، وضمان الامتثال لأنظمة والمعايير الدولية، كما تساهم في الحد من احتمالية وقوع الفشل المالي، وذلك من خلال رفع مستوى الشفافية والكفاءة التشغيلية، دعم المؤسسة على إتخاذ قرارات فعالة، وتعزيز كفاءة الأداء المالي.

✓ تؤكد عينة الدراسة على وجود علاقة إرتباط موجبة لمجلس الإدارة على الفشل المالي وذلك من خلال أن:

- مجلس الإدارة يقوم بدور محوري في مراقبة الاستراتيجيات المالية وتفعيل نظم الرقابة الداخلية، مما يتيح له اتخاذ قرارات استراتيجية تساهم في تحديد مخاطر الفشل المالي؛

- تطبيق سياسات الحكومة الرشيدة وتحسين كفاءة عمل مجلس الإدارة يدعم الموارد المالية بشكل أكثر فعالية، مما يقلل من مخاطر الفشل المالي ويزيد من ثقة المستثمرين؛

- تتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرة والكفاءة اللازمة يساهمون في تحقيق التوازن بين المخاطر والفرص ، وتحسين الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسة ما يدعم استدامتها.

✓ تؤيد عينة الدراسة وجود علاقة ارتباط موجبة للتدقيق الداخلي على الفشل المالي وهو ما يؤكد على أن:

- للتدقيق الداخلي دور رئيسي في تحديد المخاطر المالية المحتملة، كما يعتبر أداة فعالة لدعم أنظمة الرقابة الداخلية وتعزيز مصداقية التقارير المالية؛

- التدقيق الداخلي يساعد المؤسسات على اكتشاف الأخطاء والانحرافات، ما يؤدي إلى توجيه الموارد المالية بشكل أكثر كفاءة وفعالية؛

- وجود نظام تدقيق داخلي فعال يعزز ثقة المستثمرين والمقرضين، ما يؤدي إلى تحسين شروط التمويل وخفض تكاليف الاقتراض.

✓ أكدت النتائج على وجود علاقة ارتباط موجبة للجنة التدقيق على الفشل المالي وهو ما يؤكد على أن:

- تشكيل لجنة تدقيق في المؤسسات يشير إلى تطبيق فعال لمبادئ الحكومة، حيث تساهم من خلال مهامها الاستشرافية إلى زيادة كفاءة وفعالية الأنشطة التشغيلية، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية؛
- كفاءة لجنة التدقيق تساهم بشكل كبير في تطوير استراتيجيات الحكومة المؤسسية من خلال الإشراف الدقيق والفعال على العمليات المالية والإدارية، كما تساعد على الكشف عن المشكلات المالية المحتملة ما يمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات الازمة لتقليل مخاطر الفشل المالي.

2.اقتراحات

بناءاً على ما تم التوصل إليه في الدراسة النظرية والتطبيقية ، يمكن تقديم التوصيات والمقترنات التالية:

- ضرورة تعزيز الآليات الداخلية في المؤسسات من خلال تطوير آليات رقابة فعالة لتحسين الأداء المالي وتقدير مخاطر الفشل المالي؛
- تطبيق نظم تكنولوجية متقدمة لدعم عملية التنبؤ بالفشل المالي وزيادة دقة النماذج المستخدمة؛
- الاهتمام بتطوير قدرات مجلس الإدارة لضمان اتخاذ قرارات استراتيجية، وزيادة الاهتمام بتشكيل لجان تدقيق فعالة تساهم في تحسين أنظمة الرقابة الداخلية، وضمان تطبيق أفضل ممارسات الحكومة.

IV- المراجع

- ❖ A.Elhabib, M., Siti, A., & Rohaida Basiruddin. (2014). A critique: Corporate governance definition dilemma and the major causes for calls to improve corporate governance. *European Journal of business and management, Vol 6*(No 34), 365-369.
- ❖ abdelghani, B., & Houas , A. (2021). application and comparison of altman models to predict financial failure of companies. *AFAQ review of research and studies, Volume 04*(Number 02), P 52-67.
- ❖ abdelhakim, B. (2023). The complementarity between the internal audit and the audit committees, and its role in supporting and enshrining the corporate governance. *Journal of research in finance and accounting, Volume 08*(Number 02), 236-262.
- ❖ Al yahya, E. h., & al-shammary, a. a. (2023, July). financial leverage and its relationship to prediction of financial failure and experimental analytical study of a sample of iraqi private banking sector banks for the period 2014-2022. *Integrated journal for research in arts and humanities, Volume 3*(Number 4), 218-234.
- ❖ al-sagheer, N. h., & bacha, s. (2024). internal audit, strategic risks and corporate financial distress. *journal of ecohumanism, 3*(4), 1847-1869.
- ❖ Brédart, X. (2014). financial distress and corporate governance: the impact of board configuration. *international business research, Volume 7*(Number 3), 72-80.
- ❖ chiboub, R., & gaidi, K. (2018, December). the effect of corporate governance mechanisms on financial performance in the arab contexts: a meta-analysis. *revue d'économie et de statistique appliquée, volume 15*(Number 2), 22-33.
- ❖ commission, t. a. (2021, February 17). *principles underpinning corporate governance*. Récupéré sur published article-business newspaper: www.ttsec.org.tt
- ❖ das, S. k., & Chitta ranjan, m. (2020). *corporate governance*. odisha, India: Vikas publishing house pvt LTD.
- ❖ fuad, N. s. (2017). the impact of audit committee characteristics on financial distress. *diponegoro journal of accounting, volume 6*(number 2), 1-9.

- ❖ haouam, L. (2023). The role of modern models in predicting financial failure of economic institutions: an empirical study on saidel group for the period (2017-2020). *International journal of economic performance, Volume 06*(Number 01), 308-323.
- ❖ Hong, K. (2017). *internal audit quality and its association with financial distress: an australian context*. this thesis presented for the degree of doctor of philosophy of curtin university, school of accounting.
- ❖ Hongcharu, B. (2006). roles and responsibilities of board directors: paving new path toward corporate governance in thailand. *corporate ownership& control, Volume 3*(Issue 4), 184-191.
- ❖ Houas, A., & brahim oucif ghedeir brahim. (2022). financial ratios and the prediction financial failure of companies listed in amman stock exchange. *Journal of advanced economic research, Volume 07*(Number 01), 668-682.
- ❖ irfan, M., & Elvira, I. (2024). The impact of ownership structure and audit committee characteristics on financial distress. *Jurnal Akuntansi dan perpajakan, volume 10*(number 1), 1-16.
- ❖ jun, L. t. (2024, May 27). The impact of corporate governance on personal finance management. 1-19.
- ❖ khalid, M., qaisar, a., fizzah, m., & shahid, a. (2020). impact of audit committee attributes on financial distress: evidence from pakistan. *international journal of financial engineering, 07*(01), 01-19.
- ❖ Mammadli, A., & Helhel, Y. (2022). Financial failure in tourism entreprises registred in borsa istanbul (BIST). *Journal of suleyman demirel*(Number 43), 160-185.
- ❖ nour, a. i., najjar, m., al koni, s., abudiak, a., ibrahim noor, m., & shahwan, r. (2024). the impact of corporate governance mechanisms on corporate failure: an empirical evidence from palestine exchange. *journal of accounting in emerging, 14*(4), 771-790.
- ❖ noureddine, F. (2020). committee of audit and its role in enhacing corporate governance in algerian business environment. *AFAQ review of research and studies, Volume 03*(Number 01), 08-24.
- ❖ Nzechukwu, P. o. (2017). *Internal audit practice from A to Z*. Boca Raton London newYork: CRC press Taylor & Francis Group.
- ❖ ogbu, F. c., & ehimhanre odafen, v. (2024, September). the role of internal governance mechanisms in ensuring corporate accountability in nigeria. *Electronic journal*, 01-20.
- ❖ Pickett, K. S. (2010). *The internal auditing handbook*. United kingdom: John Wiley & Sons Ltd publication.
- ❖ S.balagobei, & T.velnampy. (2023, May). impact of internal corporate governance mechanisms on entreprise value: evidence from listed companies in sri. *the journal of business studies, 07*(01), 60-77.
- ❖ Saddam.A.Hazaea, Tabash, M., Jinyu , Z., A Khatib, S., & S. Farhan , N. (2021). Internal audit and financial performance of yemeni commercial banks: empirical evidence. *Banks and bank systems, Volume 16*(Issue 2), 137-147.
- ❖ seddiki, K., & arab, f. (2021, april). role of the board of directors in the growth of family institutions, NCA rouiba case study. *el- bashaer economic journal, volume 7*(number 01).
- ❖ shah, s. a., raza, h., & hashmi, a. (2022, march). corporate governance and corporate financial failure: evidence from Pakistan stock exchange (PSX). *international journal of management research and emerging sciences, 12*(01), 48-59.
- ❖ weiss, T. G. (2000). Governance, good governance and global governance: conceptual and actual challenges. *Third world quarterly, Vol 21*(No 5), PP 795-814.
- ❖ Wescott, C. (2004). Improving public administration in the asia-pacific region: some lessons from experience. *International public management review, Vol 5*(Issue 2), 78-102.